

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

حقائق الإعلام: أي مسؤولية؟

المركزات الحقيقية للإعلام وطني يعيد بناء الثقة والصدقية بين الإعلام اللبناني وجمهوره، واللذين تعكسان الصورة الواقعية بمسؤولية اجتماعية ووطنية، ضمن احترام الحريات العامة، وتماشياً مع التزام مواثيق الأمم المتحدة، لاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان. اللافت، انه حتى تاريخه لم تلتزم اية وسيلة اعلامية، خصوصاً تلك التي حضر ممثلون عنها هذا المؤتمر ووقعوا على الميثاق. وكان حرياً بالوزارة المعنية ان تعيد التذكير بمواد هذا الميثاق الذي يصلح بأن يعتمد قانوناً جديداً بدلا من تضييع الوقت في النقاشات.

للتذكير، ان هذا الميثاق يستند الى روح مبادئ الاخلاقيات الصحافية والاعلامية، ويستلهم مبادئ منها الاتي:
حرية التعبير والاتصال، حق الجمهور في الحصول على المعلومات، حق الاعلاميين في ممارسة ما يمليه عليهم ضميرهم الانساني والمهني، احترام الخصوصية الشخصية، احترام سيادة القانون وتناول مسؤولية ذاتية ومؤسسية ووطنية المواضيع التي من شأنها المس بأمن الوطن واستقراره او بالثوابت الدستورية، عدم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة او استخدام اي من الوسائل الاعلامية عند تناول الشؤون الامنية او القضائية بشكل يؤدي الى الاخلال بالامن او المس بالوحدة الوطنية.....
يكفي ان يُسحب هذا الميثاق من الدرج، ويُنفذ عنه الغبار ويعاد تأكيد العمل الاعلامي بموجبه، خصوصاً وان الذين وقعوا عليه يشكلون 90% من المجتمع المدني الذي ينادي ببناء وطن افضل، من دون ان ننسى ان هذا الميثاق هو باكورة عمل مؤسسات دولية تحت رعاية الامم المتحدة والاتحاد الاوروي. هم ساعدوا، وعلى المعنيين في لبنان الاستفادة منه بما يخدم مصلحة الوطن والشعب والاعلام، وان ما ورد في الميثاق لا يتنافى مع تلك المصلحة.

كلما امعن المرء قراءة وسمعا وبصرا في وسائل الاعلام ازداد يأسا وتقززا من الوضع العام الذي يلف لبنان برمته، ما يزيد قساوة الامر ان غالبية الاخبار تزيد على استعصاءات جمهورية الارز معضلات من نوع معقد. قلما تجد كوة او ثغرة تفتح الافق على امل يستحق المرء معه ان يقاتل لأجله مستندا الى ثقافة حب الحياة.
يندر ان يعثر الرأي العام على مادة اعلامية تحمل متن المعنى المهني للصحافة كسلطة رقابية، اذا صح التعبير، مهمتها الاضاءة على المشاكل التي تحدد بالمواطن وبمستقبل عائلته ووطنه. واذا كانت "المصادر" عصب الإعلام فهذا لا يعني ان تتلاعب بأعصاب الناس. استعمال "المصادر" في مهنة الصحافة مشروط بقواعد واعراف بالغة الحساسية.

في تاريخ 2020/7/15، انشأت وزارة الاعلام، صفحة الكترونية بعنوان "Fact Check Lebanon" للتحقق من الاخبار الكاذبة. وشددت وزيرة الاعلام على "ضرورة مكافحة الاشاعات والايخبار الكاذبة والمضللة التي من شأنها ان تثير البلبلة في المجتمع وتؤدي الافراد والمجموعات". لكن في ظل عدم وجود عملية تطوير مهنة الصحافة في لبنان وتحديثها انطلاقاً من التخصص الجامعي، الى قانون الاعلام، الى عمل النقابات وحقوق المنضوين فيها وضمان استمرارية هذا القطاع... فعبثاً نصل الى اعلام مسؤول يساهم في بناء الوطن.
تشهد الساحة الاعلامية مع كل حكومة جديدة نقاشاً لمشروع قانون الاعلام، ويتنقل المشروع مداورة من وزارة الى لجنة نيابية وبالعكس، حتى وصلنا الى مرحلة تتم فيها مناقشة مواد تخطاها الاعلام الحديث، وهذا الموضوع يتطلب مقاربة تحاكي الواقع الحالي بعد ان خرقت الاعلام الالكتروني والتواصل الاجتماعي حواجز القوانين في العالم.
اذا، ما العمل؟

اود هنا ان اشير الى المؤتمر الذي عقد في 2013/6/26 في بيروت برعاية وزير الاعلام انذاك، وفي حضور ودعم الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة والاتحاد الاوروي، وقد صدر عنه "ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الاهلي في لبنان". شكلت بنود هذا الميثاق

إلى العدد المقبل